

أطر التعاون الأوروبية-المغربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي

*Euro-Maghreb cooperation frameworks to address illegal immigration in the Western Mediterranean*الدكتور: سمير قط¹¹ قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

sgatt@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/04/25

تاريخ القبول: 2020/02/16

تاريخ الاستلام: 2019/12/21

ملخص: تسعى هذه المقالة لتحليل أحد أهم الملفات الحاسمة التي تتحكم في العلاقات بين ضفتي المتوسط بالتركيز على المتوسط الغربي، وهو ملف الهجرة غير الشرعية. وذلك بداية بمحاولة رصد حجم هذه الظاهرة المتفاقمة، ودينامياتها في حوض المتوسط. ثم سنحاول تناول -بالتحليل والنقد- أهم الأطر الاستراتيجية أوروبية المنشأ والمتوجهة نحو الضفة الجنوبية، كمشاريع للتعاون في مجال التصدي للهجرة، لنستخلص منها موقع ودور دول المغرب العربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار هذه المشاريع والرهانات والتحديات المفروضة عليها. ثم أخيراً، التركيز على مختلف السياسات المتشددة التي اعتمدها أوروبا للحد من تفاقم هذه الظاهرة، واستيراد دول المغرب العربي لنفس تلك الإجراءات، بالتركيز على أوجه قصورها ونقائصها، إذ لم تحقق تلك السياسات والإجراءات أهدافها فلا تزال موجات المهاجرين تندفق نحو أوروبا "الفردوس الموعود".

كلمات مفتاحية: الهجرة، المغرب العربي، أوروبا، المتوسط الغربي، الأمن.

Abstract: This article seeks to analyze one of the most important files in Mediterranean relations, with special focus on the western Mediterranean, which is the illegal immigration. Starting with outlining the scale of this worsening phenomenon, its dynamic in the region. Then, we try to deal with the strategic frameworks, European in nature, and centered on the southern side, all that as cooperative projects in countering immigration, ending up with some results from the place and the role of Arab Maghreb states in anti-illegal immigration under these plans and challenges imposed upon them. To sum up, the focus is on hard policies embraced by the EU to limit the worsening of the phenomenon, in addition to Arab Maghreb states import of the same measures, with focus on its drawbacks, since they don't achieve its goals, knowing that immigrants are still flowing into EU (seeking the promised paradise).

Keywords: immigration, Maghreb, Europe, Western Mediterranéan, Security.

يعد المتوسط الغربي أحد الفضاءات الجيوسياسية بالغة الأهمية اقتصاديا واستراتيجيا وشديدة الحساسية أمنيا. وتعتبر الهجرة غير الشرعية (هاجس أوروبا الأول في الآونة الأخيرة) الرهان والتحد الذي يشكل حجر الزاوية في العلاقات بين ضفتي المتوسط عموما والغربي بكيفية خاصة. إذ ما انفكت موجات الهجرة من المغرب العربي إلى أوروبا تتعاضد من سنة إلى أخرى، مع كل ما تخلقه من مشاكل انسانية واقتصادية وأمنية للقارة الأوروبية، وما تشكله من إخراجات للأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية. الأمر الذي جعل الأوروبيون يفكرون جماعيا (في إطار الاتحاد الأوروبي) أو فرديا، في التصدي لهذا المشكل ووضع حد لتبعاته. فكل المبادرات والمشاريع الاستراتيجية التي بنتها أوروبا لتأطير علاقاتها بدول الضفة الجنوبية للمتوسط، كانت الهجرة غير الشرعية دائما في محورها.

وذلك باتباع سياسات متشددة بالتعاون والشراكة مع دول المغرب العربي، بعدما غيرت أوروبا من شبكة قراءتها للأمن في المنطقة من التهديد المحدق من الجنوب إلى خطاب الشراكة. فأوروبا صارت تفضل مواجهة هذا التحدي من بعيد في البلدان المصدرة للهجرة قبل وصولها إليها، هذه الفلسفة الجديدة جعلت من دول المغرب العربي بمثابة درع أمني يحمي أوروبا من موجات الهجرة سواء المغاربية أو الإفريقية باعتبار المغرب العربي بمثابة منطقة عبور لها. هذه الحقيقة الجديدة، منحت أنظمة الحكم في المغرب العربي هامش مناورة في علاقاتها بأوروبا، إذ صارت تساموها بشأن قضايا أخرى متعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها في هذه الدول، وهو ما بين كذلك المقاربة البراغماتية الأوروبية في تعاملها مع هذا الملف الهجروي والأمني بشكل عام. فلما يتعلق الأمر بأمن أراضيها تصبح قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان هامشية في علاقاتها مع الضفة الجنوبية !

تسعى هذه المقالة لتحليل أحد أهم الملفات الحاسمة التي تتحكم في العلاقات بين ضفتي المتوسط بالتركيز على المتوسط الغربي، وهو ملف الهجرة غير الشرعية. وذلك بداية بمحاولة رصد حجم هذه الظاهرة المتفاقمة، ودينامياتها في حوض المتوسط. ثم سنحاول تناول -بالتحليل والنقد- أهم الأطر الاستراتيجية أوروبية المنشأ والمتوجهة نحو الضفة الجنوبية، كمشاريع التعاون في مجال التصدي للهجرة، لنستخلص منها موقع ودور دول المغرب العربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار هذه المشاريع والرهانات والتحديات المفروضة عليها. ثم أخيرا، التركيز على مختلف السياسات المتشددة التي اعتمدها أوروبا للحد من تفاقم هذه الظاهرة، واستيراد دول المغرب العربي لنفس تلك الاجراءات، بالتركيز على أوجه قصورها ونقائصها، إذ لم تحقق تلك السياسات والاجراءات أهدافها فلا تزال موجات المهاجرين تندفق نحو أوروبا "الفردوس الموعود".

أولاً: ديناميات الهجرة غير الشرعية في المتوسط: أوروبا كوجهة أساسية للمهاجرين من المغرب العربي:

البحر المتوسط يفصل منطقتين قريبتين جغرافياً لكن بينهما تناقضات سياسية واقتصادية وحضارية كبيرة. فتتمركز جل الثروة في الضفة الشمالية ما يجعل سكان الضفة الجنوبية يسعون دائماً لبلوغها. فتشكل الضفة الشمالية لحوض المتوسط أحد الفضاءات الجغرافية التي تعرف حركة واسعة جداً لتنقل الأشخاص (1.5 مليون شخص سنوياً تقريباً)، من المهاجرين بشكل نظامي-قانوني. أما المهاجرين بطريقة غير شرعية فبلغ عددهم سنة 2014، ما يربو عن 276113، من بينهم 60000 عن طريق البحر.¹ فالطريق البحري صار الممر الوحيد الممكن لوصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الأوروبية. منذ 2013 صار المتوسط الغربي المعبر الرئيسي لأغلب المهاجرين نحو أوروبا، خاصة باتجاه إيطاليا التي تضاعفت حجم الهجرة نحوها بنحو ثمانية أضعاف في السنوات الأخيرة.

بخصوص المغرب العربي، تعتبر أوروبا وخاصة (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا وألمانيا) الوجهة الرئيسية للمهاجرين من دول المغرب العربي، (باستثناء موريتانيا)* وذلك لاعتبارات عديدة كالقرب الجغرافي والروابط اللغوية والتاريخية وفرص العمل الفعلية أو المنشودة. وهذه ظاهرة ليست جديدة، فإذا عدنا في التاريخ قليلاً إلى الوراء، سنجد أن الدول الأوروبية التي كانت تستعمر المغرب العربي (خاصة فرنسا) كانت تشجع المهاجرين للقدوم إليها من أجل العمل، لأنها كانت بحاجة ماسة لليد العاملة، من أجل إعادة الإعمار التي انطلقت فيها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية التي كانت تعيشها بلدان المغرب العربي عادة استقلالها، وغلق الحدود في أوروبا الغربية والشرقية؛ ما حال دون وصول العمالة من أوروبا الشرقية، بلغت هذه الهجرة ذروتها بين 1964 و1974، إذ وصل عدد المهاجرين الجزائريين 18% والمغاربة 17.4% والتونسيين 13.3% عام 1973 من جملة المهاجرين الذين وصلوا إلى فرنسا². لحد هذه الفترة كان المغاربة يهاجرون بشكل نظامي قانوني، غير أن الظروف تغيرت بعد ذلك بسبب غلق أوروبا لحدودها في وجه المهاجرين بعد أن وصلت حد التشبع. منذ تلك اللحظة بدأ التفكير في الهجرة غير الشرعية.

في وقتنا الحالي، تطالعنا الأرقام بحقائق مخيفة عن وضع الهجرة المغربية في أوروبا. فتقدر الأمم المتحدة في تقرير عالمي عن الهجرة أن عدد الجزائريين المقيمين بالخارج يزيد عن 2.1 مليون أغلبهم في أوروبا. وتعتبر فرنسا الوجهة التاريخية الرئيسية لتنوع الوجهات في السنوات الأخيرة إلى بلدان أوروبية أخرى. وتقدر الجالية المغربية المقيمة بأوروبا بحوالي 4 ملايين مغربي أي حوالي 15% من عدد السكان الإجمالي، كانت الوجهة الأساسية هي فرنسا بلجيكا هولندا وألمانيا، ثم مع بداية الثمانينات تحولت نحو إسبانيا وإيطاليا.

بخصوص تونس، فستقبل أوروبا ما يربو عن 84% من مجموع المهاجرين في الخارج والمقدر عددهم بحوالي 1.2 مليون. وكانت الجهات الأولى بالتتابع الزمني هي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا. ثم برزت جهات جديدة مثل إيطاليا وإسبانيا.³

ثانيا: المغرب العربي كمنطقة عبور هجروي من إفريقيا نحو أوروبا:

لا تقتصر مخنة دول المغرب العربي في كونها بلدان مصدرة للهجرة غير الشرعية، بل صارت في العقود الأخيرة (منذ بداية التسعينات) منطقة عبور لجحافل المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا عموما ومن دول الساحل وجنوب الصحراء نحو أوروبا. فتشير الإحصائيات إلى أن 42% من المهاجرين الأفارقة يعتبرون الجزائر بلد عبور نحو أوروبا. الأغلبية الساحقة منهم تدخل إلى الجزائر عبر النيجر من مدينة أغاديز ثم يتخذون مدينة تمناست شاسعة المساحة كموقف مؤقت لهم خاصة في منطقة تينزاواطين، فبعضهم يسير نحو المدن الساحلية الجزائرية ومنها إلى أوروبا، والبعض الآخر يفضل الوجهة المغربية ومنها إلى إسبانيا.⁴

المغرب من جهته بدأ يعاني من هذه الظاهرة، فجغرافيا هو الأقرب إلى أوروبا التي لا يفصله عنها سوى مضيق جبل طارق (14 كلم). وتعتبر مدينتي سبتة ومليلية المفضلتين للمهاجرين الأفارقة للوصول إلى سواحل إسبانيا.⁵ ويندرج المغرب ضمن المسار الأول والثاني في طريق الهجرة الإفريقية عبر شمال إفريقيا إلى جانب الجزائر وتونس. فالمغرب يمتلك طريقين ساحليين وهما البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. لكن الإحصائيات تؤكد أن هذا المسار هو الأصعب أمام المهاجرين الفارقة بسبب الاجراءات الرقابية المشددة من طرف المغرب عليه، فلا يفلح في عبوره سوى النزر اليسير من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

تؤكد الإحصائيات الرسمية التونسية إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا تونس والقادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، قد بلغ حوالي 400000 مهاجر سنويا والرقم في ارتفاع مستمر.⁶ ويبقى الطريق للوصول إلى تونس هي النقاط الحدودية مع دول الجوار الليبية والجزائرية. فيعد النقطة الحدودية التونسية-الليبية راس جدير أهم منفذ للمهاجرين الفارقة (حوالي الثلثين)، وهدف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة هو الوصول إلى السواحل الإيطالية خاصة جزيرة صقلية التي لا تبعد سوى 150 كلم عن تونس.⁷ ليبيا تعتبر تاريخيا منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة لكنها تفاقمت بشكل خطير بعد انهيار نظام القذافي وتحالك الأجهزة الأمنية الليبية. يتخذ المهاجرو غير الشرعيون من إفريقيا من ليبيا معبرا للوصول إلى إيطاليا على الخصوص جزيرة لامبيدوزا، وأكبر تدفق للمهاجرين يأتي من النيجر الذين يصلون إلى منطقتي الكفرة وسها أكبر تجمع لهم ومنها إلى إيطاليا في رحلة مخوفة بالمخاطر.⁸

ثالثا: أطر التعاون الأوروبية-المغربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

بعد استقلال بلدان المغربية من الاستعمار، ومع بداية الهجرة إلى أوروبا بدأت الأخيرة في التعامل مع هذه الظاهرة بشكل انفرادي، فكل دولة أوروبية كانت لها سياستها الخاصة في إدارة هذا الملف. لكن مع مطلع تسعينيات القرن الماضي رأت دول الاتحاد الأوروبي أنه لا مناص من توحيد جهودها في التصدي لهذه الظاهرة المتفاقمة من سنة إلى أخرى. زيادة على "التعاون" مع دول الضفة الجنوبية وإشراكها في هذه العملية. كان هذا بعد أن راجعت أوروبا إدراكها للتهديد ومقولة الخطر المحدق من الجنوب؛ أين تحولت الدول المغربية بموجب ذلك من عدو إلى "شريك" لأوروبا في الحفاظ على أمنها.

1. أطر التعاون متعدد الأطراف عملية برشلونة: الشراكة الأورو-متوسطية:

عالج مؤتمر برشلونة مسألة الهجرة غير الشرعية في المتوسط في الفصل الثالث الخاص بـ "الشراكة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والانسانية". كما يلاحظ بشارة خضر أن ادراج مسألة الهجرة غير الشرعية ضمن "المخاطر العابرة للقوميات" مع الارهاب والجريمة المنظمة. يعد تجربا للظاهرة، وهو ما يضيف على السياسات الأوروبية ليس فقط سمة اللاواقعية، بل وخصوصا صفة اللاإنسانية".

من خلال تحليل النصوص الأساسية للشراكة الأورو-متوسطية عموما والمعاهدة المنشأة لمعاهدة برشلونة بكيفية خاصة، يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يدعي أن لديه مقاربة "شاملة ومتوازنة" لمشكل الهجرة، من خلال تعزيز التعاون بين الأطراف لتقليل ضغوطها وتسهيل اندماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي.⁹ وعملت على تحقيق ذلك من خلال الاتفاقيات ثنائية الأطراف، والمؤتمرات الوزارية. وقد عقدت في هذا الشأن عدة مؤتمرات وزارية كان أهمها مؤتمر البرتغال عام 2007، ولم يبد الإشارة إلى وضع حقوق الإنسان للمهاجرين بما فيهم غير الشرعيين. والغريب أن اعلان برشلونة ذكر أن مكافحة الهجرة غير الشرعية القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، يكون من خلال المساهمة في تكوين وخلق فرص التشغيل في الدول المصدرة للهجرة !

غير أن الواقع يؤكد أن الاتحاد الأوروبي يفضل الإطار الثنائي أين وقع الاتحاد اتفاقات شراكة مع تونس في 1995، ومع المغرب 1996، ومع الجزائر في 2005. وتعد هذه الاتفاقيات الثنائية الأساس القانوني لأي تعاون بين الاتحاد الأوروبي وبين هذه البلدان.¹⁰ ويمكن تفسير ذلك؛ بغياب كتلة سياسية مغربية واحدة يمكن أن تنسق معها في هذا الشأن. فكل دولة في المغرب العربي لديها رؤيتها الخاصة لملف الهجرة غير الشرعية، كما تستخدم الأخير كأداة للمساومة السياسية والاستراتيجية، وقد بدا ذلك جليا مع ليبيا في زمن

القذافي الذي كان يناور مع أوروبا بخصوص هذه المسألة الأمنية-الإنسانية إذ كان يحركها من حين لآخر متى تزايدت الضغوط الأوروبية عليه بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان... مما تقدم نقول؛ أن الخطابات العاطفية حول الأخوة الأورو-متوسطية مجرد أوهام لما يتعلق الأمر بالهجرة، فإن منطق "أوروبا للأوروبيين" يتغلب على حرية التعبير.¹¹ فبالموازاة مع هذا الخطاب "الأخوي" شاهدنا ميلا أوروبا لتشديد الحراسة على حدودها الشرقية والغربية والتعامل الأمني أكثر فأكثر مع هذه الظاهرة وإهمال الجانب الإنساني والمعياري الذي يسرف المتروبول الأوروبي في الحديث عنه.

2. السياسة الأوروبية للجوار:

أطلق الاتحاد الأوروبي سياسته للجوار في 29 أكتوبر 2004، جاء في الوثيقة المنشأة لهذه السياسة الجديدة أن الاتحاد الأوروبي " طور رفقة الدول المجاورة له علاقات تفضيلية، بهدف خلق فضاء للطمأنينة، وحسن الجوار، قائمة على قيم الاتحاد وتتميز بعلاقات قوية وسلمية أساسها التعاون."¹² غير أن الملاحظ للواقع العملي، يدرك أن هذه السياسة الأوروبية الجديدة كان لها أهدافا أخرى أمنية على وجه التحديد. فقد تزامنت هذه السياسة مع فشل المقاربات متعددة الأطراف (مسار برشلونة) بسبب الصراعات داخل الفضاء المتوسطي لذلك توجه الاتحاد إلى المقاربة ثنائية الأطراف أي مع كل دولة على حدة. كما جاءت هذه السياسة الأوروبية للجوار للتصدي للتهديدات الجديدة والتي عبرت عنها الوثيقة الأوروبية للأمن الصادرة في ديسمبر 2003، ومنها الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط.

انخرط المغرب منذ إطلاق المبادرة وهو يحظى بصفة "وضع متقدم"، وهي نفس الصفة التي حصلت عليها تونس فيما بعد. أما الجزائر فقد كانت غير مهتمة في البداية بهذه المبادرة الأوروبية لكنها انضمت إليها فيما بعد لكنها ظلت غير متحمسة لها. في حين بقيت ليبيا غير موقعة على اتفاقية هذه المبادرة. بخصوص الهجرة غير الشرعية، فتشمل خطط العمل الوطنية التي اعتمدها أوروبا مع بلدان المغرب العربي أهدافا تخص حقوق الإنسان والهجرة، وتشمل اللجوء والحيلولة دون الهجرة غير الشرعية وإدارة الحدود وعودة المواطنين والتأشيرات.. وتشمل معظم تدابير التعاون بين الطرفين، إقامة حوار وتبادل المعلومات والدعم التقني والمالي والتدريب وتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي.

فيما يتعلق بالجزائر والمغرب، يتم تناول المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء في داخل فريق العمل/اللجنة الفرعية "للحجرة والشؤون الاجتماعية". أما في حالة تونس، فتعالج هذه القضايا في مجموعة "العدالة والأمن". وتجتمع مجموعات العمل هذه دوريا في بروكسل أو أحد البلدان الشريكة بالتناوب. ولا تشير هذه الاجتماعات إلى حماية حقوق المهاجرين؛ إذ لا تتم المداولات بشكل علني، بل تقوم المفوضية الأوروبية بتنظيم جلسات

إحاطة غير رسمية مع المجتمع المدني ذات الصلة باجتماعات اللجان الفرعية لحقوق الانسان.¹³ كما يروج الاتحاد الأوروبي لكونه يقدم مساعدات مالية للدول المغاربية للتصدي للهجرة غير الشرعية في إطار ما يسميها "الآلية الأوروبية للجوار والشراكة"، بهدف تمويل الاستراتيجية الوطنية وتدريب الموظفين وتزويد المناطق الجغرافية ذات الأولوية بالمعدات والتوعية العامة في المناطق وبين الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من الهجرة غير الشرعية. لكن من جهة أخرى، يصعب مع هذا النمط من العمليات تتبع الأموال في أوروبا، ومع عدم توفر قائمة بالإنجازات، من العسير تقييم فعالية هذا التمويل وأثره على الحقوق الأساسية للمهاجرين.¹⁴

3. في إطار مجموعة 5+5:

اتخذت مجموعة 5+5 أكثر فأكثر الطابع الأممي منذ إعادة بعثها سنة 2001، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في اجتماع وزراء الدفاع في باريس سنة 2004، بإضافتهم للجناح الدفاعي والأمني للمبادرة. على صعيد التصدي للهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، أكد الأعضاء في مجموعة 5+5 دفاعاً على إلزامية التعاون للوقوف في وجه هذا المشكل العابر للأوطان والذي يستحيل التعامل معه بشكل منفرد. وقد بدأ ذلك جلياً في الاجتماع الوزاري الثاني حول الهجرة في المتوسط الغربي بالرباط 2003، والتي أكدت على وجوب التحقيق الفعلي للأهداف المتفق عليها في الندوة السابقة بتونس 2002 والمتعلقة بترقية التعاون حول مسائل الهجرة ذات المصلحة المشتركة، واعتماد مقاربة شاملة ومتوازنة لهذه المشكلة في المتوسط الغربي. وقد قدم المجتمعون العديد من التوصيات أهمها، إدارة فعالة لتدفقات الهجرة في إطار التشاور الوثيق بين دول غرب المتوسط. جعل من المكافحة الاستباقية ضد الهجرة أكثر فعالية سواء داخل دولهم الأصلية، أو داخل دول العبور أو دول الوجهة في إطار تعاون متعدد الأشكال...¹⁵

يوضح ملف الهجرة مدى الاختلاف -بل قل- التناقض بين وجهتي النظر بين ضفتي المتوسط، فدول الضفة الشمالية ترى أن الهجرة غير النظامية مشكلة مغاربية أساساً، فدول المغرب العربي هي إما مصدر للمهاجرين أو منطقة عبور لجحافل الهجرة القادمة من إفريقيا. لذلك فالدول الأوروبية بطرحها هذه المشكلة (الهجرة) على طاولة النقاش في اجتماعات 5+5 الدورية، هي تسعى لتصدير نموذجها Externalisation في التعامل مع هذه الظاهرة؛ الذي يرمي إلى جعل الهجرة مشكلة أمنية وليست مشكلة اجتماعية كما تريدها دول المغرب العربي، ومن ثم إدراجها ضمن السلة الاجتماعية لحوار 5+5.¹⁶ تصدير النموذج الأوروبي للهجرة لدول المغرب العربي، يجعل من الأخيرة مجرد منطقة عازلة لمنع تدفق المهاجرين عن طريق ما يمكن أن نسميه بالمناولة الأمنية-Sous-traitance في مجال الهجرة.

رابعاً: السياسات الأوروبية والمغربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط الغربي:

1. السياسات الأوروبية: معالجة أمنية وغياب حقوق الانسان للمهاجرين:

وضع الاتحاد الأوروبي سياسة "متكاملة" - كما يصفها- لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط عموماً وفي المتوسط الغربي بكيفية خاصة. تتراوح بين البعد القانوني والأمني والمالي. لكن ما يلاحظ على هذه السياسة هو غلبة الطابع الأمني والآني على الجوانب الإنسانية والحقوقية للمهاجرين. من الناحية التشريعية؛ اتخذت في البداية الدول الأوروبية إجراءات تشريعية كل على حدة، ثم تنهت إلى ضرورة توحيد جهودها التشريعية وتبني إطار قانوني موحد. بدأ التفكير في ضبط حركة الهجرة وتقييدها منذ 1985 بتوقيع اتفاقية "شغن". وزادت هذه الإجراءات شدة مع توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً في بدايات التسعينيات. لتتزز بعد ذلك وتأخذ طابعاً أمنياً مع اعتماد القانون الجديد للهجرة عام 1995، والذي بسببه تفاقمت الهجرة غير الشرعية. وفي قمة "سالونيكى" أنفق الأوروبيون على وضع معايير موحدة ومشددة للتصدي للهجرة غير الشرعية. في 2005 أصدر الاتحاد الأوروبي الكتاب الأخضر الخاص بالهجرة وهو اجراء خطير يستهدف استنزاف دول جنوب المتوسط في عقولها وكفاءاتها عبر ما يسمى بالهجرة الانتقائية. أما آخر محاولة تشريعية مشتركة للاتحاد الأوروبي لغرض مكافحة الهجرة غير الشرعية، كانت في 2008، أين التزمت الدول الأوروبية بالعديد من التعهدات لبلورة كل الاتفاقيات السابقة في آليات تنفيذية واضحة.¹⁷ على الصعيد الأمني، كان تركيز الاتحاد الأوروبي على تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية البرية والبحرية. ومن أجل ذلك طور العديد من الآليات والإجراءات لتحقيق هذه الغاية. أنشأت أوروبا ما يسمى بـ"الأوروفور" و"الأورومارفور"^{*} عام 1995، في نفس سنة اطلاق مسار برشلونة. لذلك رأت دول الضفة الجنوبية أن هذين القوتين تتناقض وأهداف ومسامي عملية برشلونة¹⁸ التي تسعى لجعل منطقة المتوسط منطقة آمنة ومستقرة. كما أنشأ الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004، الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العمليتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتدعى اختصاراً « FRONTEX » وهي هيئة مستقلة متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العمليتي بين الدول الأعضاء في مجال حماية الحدود. هدفها الأساسي مكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد تعرضت سياسات الوكالة لانتقادات كثيرة، نظراً للفجوة الموجودة بين المبادئ التي أكدت عليها الوكالة وأهدافها والممارسة الواقعية، بالإضافة إلى التقصير الواضح في احترام حقوق المهاجرين غير الشرعيين في أرض الواقع، كما نص عليه تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، "فرانسوا كريبو" الذي

قام بدراسة إقليمية حول إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، ولقد عرض هذا التقرير على مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 أبريل 2013. وورد في التقرير أنه نادراً ما تكون لدى المهاجرين أنفسهم، وعلى وجه الخصوص المهاجرين غير النظاميين، القدرة على الدفاع عن الاحترام والحماية الواجبين لحقوق الإنسان الخاصة بهم، ونادراً ما يتيسر لهم الوصول إلى سبل الانتصاف وهيئات صنع القرار المستقلة، وفي معظم الأحيان، يواجه المهاجرون صعوبات في الوصول إلى المعلومات، أو المحاكم أو هيئات التحكيم، أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أو المترجمين الشفويين، أو برامج المساعدة القانونية أو القضائية، أو المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المنظمات المجتمعية.¹⁹

2. السياسات المغربية: غياب سياسة مشتركة واستيراد للنموذج الأوروبي (نموذج الجزائر):

في بداية القرن الجديد، نفذت جل بلدان المغرب العربي إصلاحات تشريعية في إطار الهجرة، وفي ميادين قانونية أخرى ذات صلة، مثل قانون الجنسية، ومدونة الشغل والقانون الجنائي والتي تعود إلى زمن الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. باستثناء موريتانيا التي كانت تمتلك مسبقاً قوانين تنظيمية بشأن الهجرة (مع وجود قانون خاص لمكافحة الهجرة الوافدة غير الشرعية منذ 1965). إلا أنها استحدثت هي الأخرى بعض التشريعات في مواضيع مخصصة مثل الاتجار بالبشر واللجوء.²⁰

فما بين سنتي 2003-2010، اتخذت الدول الأربعة قوانين جديدة. ما ميز هذه القوانين أنها كانت ترجمة للقوانين الأوروبية بشأن الهجرة. إذن، فالدول المغربية قامت باستيراد النموذج التشريعي الأوروبي الذي يقوم على تجريم هذه الظاهرة. التصدير الأوروبي لتشريعاتها تسعى أوروبا من ورائه نقل انشغالها السياسية والأمنية المتعلقة بهذه المشكلة إلى الضفة الجنوبية.

في الجزائر، وفي إطار سلسلة التعديلات التشريعية، استحدثت المشرع الجزائري في قانون العقوبات الجزائري في قانون العقوبات (بموجب تعديل 2009) "يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20000 دج إلى 60000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة شرعية..." كما قام المشرع بتشديد العقوبة على جريمة تهريب المهاجرين واعتبرها جناية لتصل العقوبة إلى 10 سنوات والغرامة إلى 200000 دج.²¹ تجريم الهجرة غير الشرعية يعد أحد تغيرات الموقف الجزائري بشأن قضية. فهي حذت حذو أوروبا التي اتخذت هذا الاجراء منذ زمن. وقد برر صناع القرار الجزائريون أن هذا الاجراء يصب في مصلحة الجزائر، بعد ما باتت تشكله الهجرة غير الشرعية من تهديد للأمن الجزائري،

بسبب ارتباطها بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود سيما من الساحل والصحراء. فقد صرح وزير الداخلية الأسبق نور الدين يزيد زرهوني: "كان من الحتمي لنا تكثيف ترسانتنا القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن، التي شهدت تطورا منذ اعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا، خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب، فمن الأجدى ومن الضروري لنا تجريم الهجرة غير الشرعية. وكانت حجة وزير الداخلية في ذلك؛ أن الهجرة غير الشرعية باب مفتوح لكل التهديدات المحتملة خاصة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة.."²² طبعاً، تعرض هذا الاجراء القانوني (تجريم الهجرة غير الشرعية) لانتقادات عديدة، فبدلاً من معالجة المشكل من جذوره؛ أي بتشخيص الأسباب التي أنتجت هذه الظاهرة وفاقمتها، نجد أنه يتعامل مع نتائجها وانعكاساتها، بكلمات أخرى، هذا القانون وعوض أن يعتبر المهاجر ضحية فهو يعده مجرماً يستحق العقاب.

اتخاذ القوانين الجديدة المتصلة بتجريم الهجرة غير الشرعية، عززت الجزائر جهودها الأمنية من أجل تشديد الرقابة على الحدود، والتحكم في النشاطات والحركة عبر الحدودية. في هذا الاطار خصصت الجزائر مبلغاً ضخماً وصل إلى 3 ملايين دولار من أجل عصرنه رقابتها وحمايتها الالكترونية، والتي أكملتتها بطلب طائرات هليكوبتر للرقابة البحرية في الشمال والمناطق الجنوبية بهدف التحكم في موجات الهجرة غير النظامية عبر الحدود. كما استحدثت الجزائر العديد من الأجهزة الأمنية منها: مجموعة حرس الحدود؛ وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية. وحراس السواحل؛ وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، تتكفل أساساً بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري. فضلاً عن مصالح شرطة الحدود، ولها دور مهم في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية والجوية، أو من يتم انقازهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.²³

خاتمة:

صفوة القول؛ أن الهجرة غير الشرعية صارت تحد عالمي وهران لكل الدول بلا استثناء. فلم تعد منطقة من العالم بمنأى عن هذه الظاهرة المتفاقمة بشكل مثير للقلق. وأحد الفضاءات الجغرافية التي تعرف تعاضماً مطرداً لهذه المشكلة الإنسانية-الأمنية هي المتوسط العربي. هذا الفضاء الذي يعرف تناقضات كبيرة بين ضفتيه؛ ففي حين تسعى أوروبا لتشكيل جماعة أمنية في المنطقة تطفو إلى السطح العديد من الملفات والقضايا التي تفسد هذا المسعى، ولعل ملف الهجرة غير الشرعية هو أحدها - بل قل - أهمها.

قدم ظاهرة الهجرة في المتوسط تؤكد مفارقة في العلاقات الأوروبية-المغربية. بين حقيقة ترسخ الروابط التاريخية السياسية الاقتصادية .. وحتى الروحية بين ضفتيه من جهة، وبين التنافر الاستراتيجي والأمني بينهما. كما "نفصح" هذه الظاهرة الخطاب المعياري الأوروبي الذي تطنب في تقديمه الاتحاد الأوروبي والمتعلق بتشجيع الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في المنطقة المغربية؛ فالحقائق العملية تثبت حقيقة المقاربة المصلحية الأوروبية، فهي تضغط على دول المغرب العربي بشأن هذه القضية، فكل دولة تقوم بالتقصير في أداء مهمة التصدي للمهاجرين غير الشرعيين تخرج لها ورقة الديمقراطية وحقوق الانسان. والنظم الحاكمة في المغرب العربي بدورها تسامح الاتحاد الأوروبي في الملف (الهجرة غير الشرعية).

آليات "التعاون" الأوروبية-المغربية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية تكشف مدى مركزية الاتحاد الأوروبي في هندسة هذه السياسات في هي أوروبية المنشأ بامتياز. كما يبرز درجة تبعية دول المغرب العربي في تبني هذه السياسات والإجراءات. ويظهر ذلك بوضوح في حذو الدول المغربية في تجريم الهجرة غير الشرعية قانونا، فقد أدخلت هذه الدول تعديلات جوهرية على تشريعاتها تجعل من الهجرة جريمة ومن المهاجر مجرم يستحق العقاب بدل اعتباره ضحية. هذا بعد خطاب الأمانة الذي تبنته نظم الحكم في هذه الدول والذي يعبر عن استيراد للنموذج الأوروبي في محاربة الهجرة. تبرز تبرز آليات التعاون في مكافحة الهجرة -أيضا- كيف تحولت المنطقة المغربية إلى مجرد "شرطي" أوروبا متقدم ينظم حركة الهجرة ويكافح تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا.

الهوامش:

¹ Jean-Dominique Giuliani. « Le défi de l'immigration clandestine en méditerranée » Fondation Robert Schuman, Question d'europe, N° 352, avril 2015. P 1.

* سوف لن نركز في هذه المقالة على الهجرة غير الشرعية الموريتانية إلى أوروبا التي تعتبر ثانوية بالنسبة للوجهة الإفريقية.

² هاشم نعمة فياض. "هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الأول/ديسمبر، 2011. ص ص 8-9.

³ تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، "إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة"، 2014. ص ص 13-16.

⁴ Samir Gatt, «L'immigration irrégulière de l'Afrique Sahélo-Saharienne vers et à travers l'Algérie », Beirut, centre JIL des études politiques, N° , 14 , février 2018, pp 133-136.

⁵ صبري الحو، "المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء" مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، ص 5.

⁶ Hassen Boubakri et Sylvie Mazzella. « la Tunisie entre transit et immigration : politiques migratoires et conditions d'accueil des migrants africains à tunisie » Autre part, (36), 2005 , P 151.

⁷ Ibid. p 152.

⁸ أنظر: موقع قناة فرانس 24.

⁹ P4.

¹⁰ فيرونيك بلانس-بواساك، "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي"، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الانسان، كوبنهاغن، كانون الأول/ديسمبر 2010. ص 53

¹¹ بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط ، مرجع سابق. ص 99.

¹² Damien Thierry. La Politique européenne de voisinage dans le contexte d'une politique euro-méditerranéenne : aspects géopolitiques. Dans Abdelkhalek berramdane et autre, Le partenariat euro-méditerranéen, paris : karthala, 2005, p57.

¹³ فيرونيك بلانس-بواساك، مرجع سابق. ص 56.

¹⁴ المرجع نفسه. ص 57.

¹⁵ انظر الاجتماع الوزاري حول الهجرة في المتوسط الغربي لمجموعة 5+5 في الرباط 22-23 أكتوبر 2003.

¹⁶ Abdennour benantar, "Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration", Année du Maghreb, Vol,09,octobre 2013. PP 59-62.

¹⁷ محمد بشير جوب. "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة... اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة" قراءات إفريقية، العدد، (نوفمبر 2017). ص

* الأوروفور هي؛ وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية، ولها قدرة سريعة وسهلة التطوير وتتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع الأورومارفور. أما الأورومارفور؛ فهي عبارة عن قوة بحرية متعددة الجنسية غير دائمة وذات قدرات بحرية-جوية و برمائية قادرة على التحرك بمفردها أو بالتعاون مع الأوروفور.

¹⁸ عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المطبعة العصرية، 2005). ص 124.

¹⁹ محمد بشير جوب، مرجع سابق.

²⁰ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا. "إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا". 2014.

²¹ يوسفات علي هاشم و بن الطيبي مبارك. الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد: 01، 2019. ص 344.

- ²² الأخضر عمر الدهيمي. "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ندوة دولية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8 فبراير 2010، ص 18.
- ²³ المرجع نفسه. ص 17-19.